بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

مكافحة التهرب الضريبي وأثرها على الحصيلة الضريبية

(دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وماليزيا)

رسالة مقدمة من الطالبة

سلوى صالح كامل مدكور

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ١٩٨٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢١

صفحة الموافقة على الرسالة

مكافحة التهرب الضريبي وأثرها على الحصيلة الضريبية

(دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وماليزيا)

رسالة مقدمة من الطالبة

سلوى صالح كامل مدكور

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ١٩٨٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الأقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – د./محمد كمال أبوعجوة

أستاذ المحاسبة المساعد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٣ – د./إيمان أحمد هاشم

أستاذ الاقتصاد المساعد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٤ – د./خالد فتحى جابر

أستاذ المحاسبة المساعد ورئيس القسم

الجامعة الحديثة للنظم والمعلومات

٢٠٢١

مكافحة التهرب الضريبي وأثرها على الحصيلة الضريبية

(دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وماليزيا)

رسالة مقدمة من الطالبة

سلوى صالح كامل مدكور

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ١٩٨٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحتإشراف :-

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – د./محمد كمال أبوعجوة

أستاذ المحاسبة المساعد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢١

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢١ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢١

٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية (٣٢)

إهـــــداء

إلى الوالدين. رحمهما الله .....، فلولاهما لما وُجِدتُ في هذه الحياة، ومنهما تعلَّمت الصمود، مهما كانت الصعوبات.

الى أبنائي الأعزاء .....، فهم زهرة عمرى وثمرة حياتي وسندى في هذه الحياة، ولهم دور في رغبتي لاستكمال دراساتي العليا .

إلى أساتذتي الكرام.....، فمنهم استقيتُ الحروف، وتعلَّمت كيف أنطق الكلمات، وأصوغ العبارات، وأحتكم إلى القواعد في مجال دراستي وعملي وحياتي الخاصة.

إلى الزملاء والزميلات، الذين لم يدَّخروا جهدًا في مدِّي بالمعلومات والبيانات.

أهدي إليكم رسالتي هذه داعية المولى – سبحانه وتعالى– أن تُكلَّل بالنجاح والقبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة المُبجَّلين.

الباحثة ،،،

سلوى صالح كامل مدكور

شكر وتقدير

إلى كل من علمني علما نافعا ولو حرفا، إلى كل من أنار لي الطريق إلى النجاح، إلى من أرشدني وعلمني،

أتقدم بالشكر والعرفان الجزيل لسعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور – أستاذ الاقتصاد والوكيل السابق بكلية التجارة – جامعة عين شمس – مشرفًا ورئيسًا على الرسالة، والذى أفادني من علمه مما ساعدني في إعداد هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة التي أتمنى أن تكون بأفضل صورة.

والشكر موصول إلى كل من

سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد كمال الدين أبو عجوه – أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة – جامعة عين شمس المشرف المشارك على الرسالة.

وسعادة الدكتورة/ إيمان أحمد إسماعيل هاشم – أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة – جامعة عين شمس – عضوًا.

وسعادة الدكتور/خالد فتحي جابر – أستاذ المحاسبة المساعد ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات – عضوًا.

الذين أفادوني من علمهم وساعدوني على تخطي العوائق والعقبات للوصول بهذه الرسالة لهذا المستوى وإظهارها بهذه الصورة التي أتمنى أن تكون مناسبة.

والشكر أيضًا إلى كل من يقرأ هذه الرسالة بغرض الاطلاع والاستفادة منها ومن ثم المقدرة على التحديث والتطوير والوصول إلى الأفضل بإذن الله.

كما أتقدم بخالص شكري إلى كل زملائي وأصدقائي الذين وقفوا بجانبي حتى خرج هذا العمل – وإلى كل من ساهم ومد لي يد العون لإتمام هذه الدراسة.

وأخيراً إن كنت قد أصبت فهذا توفيق من الله سبحانه وتعالى وإن كنت قد قصرت فقد حاولت واجتهدت والحمد لله أولاً وأخيرًا والحمد لله رب العالمين.

الباحثة،،،

المستخلص

يواجه الإقتصاد المصري كغيره من مجالات الحياة موجة من التغيرات والتحديات ومن تلك التحديات التي تواجه الإقتصاد المصري قضية التهرب الضريبي والتي قد تتسبب في وجود فجوات كبيرة بين المأمول و الواقع و هو ما يتطلب من الباحثين و الإداره الضريبيه القيام بالعديد من الإجراءات للقضاء على هذه الظاهرة و الإستفادة بتجارب الدول الأخرى في مجال التعامل مع التهرب الضريبي و كيف تضافرت جهود كل القطاعات لتستطيع تأدية أدوارها الموكلة لها بفعالية لذا تناولت هذه الدراسة" مكافحة التهرب الضريبي و آثارها على الحصيلة الضريبية دراسة مقارنة بين مصر و تركيا و ماليزيا "

وتهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى بيان مدى تأثير السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبى المتبعة فى مصر على الحصيلة الضريبية بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية.

١. التعرف على السياسه الضريبيه لمكافحة التهرب الضريبى المطبقه فى كل من مصر و تركيا و ماليزيا .
٢. وضع الحلول و الإقتراحات للسياسه الضريبيه المناسبه لمكافحة التهرب الضريبيه المناسه لمكافحة التهرب الضريبى فى مصر لزيادة الإيرادات الضريبيه.

السياسة الضريبية فى مصر غير مستقرة بالمقارنة بكل من تركيا وماليزيا (لحدوث نمو إقتصادى عالى يرجع إلى أن السياسة الضريبية وضعت فى هذه الدول بصورة حاسمة وواضحة) .

و هذا ما توصلت إليه الدراسة حيث نجد ان معدل الفاقد الضريبى و ايضا معدل التهرب الضريبى بالنسبه للجتمع الضريبى فى تركيا وماليزيا اقل من مصر .

ضعف الإدارة الضريبية فى مصر عن دول المقارنة (تركيا وماليزيا) ، بالنسبة لتركيا فإن تطبيق نظام الرقم الضريبى لكل فرد بتركيا بصرف النظر عن الإقامة الكاملة أو المؤقتة بمجرد الدخول للبلد حتى يمكن السيطرة الدقيقة للمجتمع الضريبى و في ماليزيا هى التركيز الأساسى على مد جسر الثقة بين الممولين والدولة على أساس إنها مصالح مشتركة كوطن واحد و تشجيع الإستثمار فى الانشطة التى تعود بالفائده للدولة سواء لتشجيع التصدير او القضاء على البطالة و النهوض بالإقتصاد الماليزى ، عكس ما يحدث بمصر حيث يتم إستخدام تعليمات مطاطية تتغير

بصفة مستمرة و تتعدد لنفس الأنشطة و تستخدم بطرق مختلفة حسب وجهة نظر الإدارات الضريبية و التركيز على التشكيك المستمر في صحة ما يتقدم به الممول .

وجود العديد من الثغرات فى التشريع الضريبى المصرى يؤدى إلى زيادة معدلات التهرب الضريبى فى مصر بالمقارنة بالدول محل الدراسة ، حيث يجد الباحث ان كثرة الثغرات أدت إلى صعوبة التحكم في كل من التهرب الضريبي والتجنب الضريبي علاوة على تزايد حجم المتأخرات الضريبية ، والتهرب وجد منذ أن وجدت الضرائب و لكن بنسب تتزايد مع وجود ثغرات يستخدمها الممول بطريقة رسمية و غير رسمية للتهرب من سداد الضريبة ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة التهرب الضريبى فى مصر حيث بلغ

متوسط نسبتها ٤٣,٤٦ % و هذه النسبة أعلى لحد ما بالنسبة لدول المقارنة حيث بلغت فى تركيا نحو ٣٧,٩ % و فى ماليزيا نحو ٤٢,٤٨ % .

وتوصى الدراسه وضع نظام ضريبى سليم يعمل على الموائمه بين الوظائف والاهداف المختلفه للضريبة، دون ان تطغى وظيفه على اخرى، ويصاغ في تشريع محكم يتميز بالبساطة والوضوح، ويتضمن إجراءات محكمه للتطبيق سواء فيما يتعلق بحصر المجتمع الضريبى او فحص حالات الممولين الخاضعين للضريبة، ربط الضريبة وتحصيلها، والجزاءات والعقوبات في حالة المخالفة لأحكام الضريبة مع الإهتمام بتطوير الإدارة الضريبية فمن الممكن أن تكون الاداره الضريبية أحد عوامل جذب الاقتصاد الغير رسمي إلى الإطار الرسمي في الدولة وبذلك تكون السياسة الضريبية أحد الوسائل لمواجهة الاثار السلبيه لظاهرة (الاقتصاد الغير رسمي) .

الملخص

مقدمه:

"إن دور السياسة الضريبية يتمثل فى دعم ومساندة عملية التنمية الإقتصادية من خلال توجيه الموارد نحو قنوات الاستثمار التى تخدم عملية التنمية وزيادة الطاقات الإنتاجية،وإعادة توزيع الدخل والثروات وتحقيق الاستقرار الاقتصاد ى، كما إن السياسة الضريبية تصاغ أهدافها بالتنسيق مع أهداف السياسة الإقتصادية العامة بهدف تحقيق التوازن الاقتصاد ى" ولا شك إن ظاهرة التهرب الضريبى تعتبر جزء من الإحتيال المالي والذى يشكل جريمة أصلية فى معظم بلدان العالم ومن أهم المشاكل التى تواجه العالم مشكلة عدم إستقرار تقديرات التهرب الضريبى والغش والاحتيال وندرة المعرفة النظرية والتجريبية حول التهرب الضريبى.

من هنا جاءت فكرة الإتجاة إلى ظاهرة التهرب الضريبى والتى تعد من الظواهر المؤثرة على حقوق الخزانة العامة وتؤدى إلى عجز فى الموازنة العامة وبالتالى عجز الدولة عن القيام بواجبتها القومية تجاة المجتمع فى مجالات التعليم والصحة وغيرها ولذلك تحاول مختلف الدول القضاء عليها سواء بإصدار تشريعات شديدة العقوبة أو بتخفيض أسعار الشرائح أو زيادة الإعفاء، وأيضا القضاء على الثغرات فى تلك القوانين والتى تؤدى إلى التهرب الضريبى والتجنب الضريبى ونشر الوعى الضريبى بين الممولين فيقل حجم التهرب مما ينتج عنة تقليص العجز فى الموازنة العامة ويساعد الدولة على أن تكون قادرة على الإنفاق على مرافقها العامة كالتعليم والصحة وغيرها.

وقد إرتات الدراسة إجراء مقارنة بين التهرب الضريبي فى عدد من الدول المماثلة للإقتصاد المصري مثل تركيا وماليزيا من خلال السياسة الضريبية فى مكافحة التهرب الضريبى فى مصر للوصول إلى اوجة القصور فى التشريع الضريبى المصرى وكذلك تحديد مزايا أدوات السياسة الضريبية التى تحد من مكافحة التهرب الضريبى فى تلك الدول للإستفادة منها فى مصر.

مشكلة الدراسه :

إن الموازنة العامة للدولة تتأثر تأثرا كبيرا بعجز الإيرادت العامة اللازمة للإنفاق على متتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ،وبرغم إتباع الحكومة المصرية العديد من السياسات الضريبية على مختلف الأزمنة وتعاقب الحكومات والتى ينتج عنها العديد من القوانين الضريبية سواء الضريبة على الدخل أو الضريبة على الإنفاق ، إلا أن هناك قصور فى الإيرادات العامة للدولة التى من أهمها الإيرادات الضريبية نتيجة إرتفاع ل للإستفادة منها فى مصر.

نسبة التهرب الضريبى و التى تعد المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة .

ومن خلال بحث و دراسة حجم الإيرادات الضريبيه بمصر وتركيا و ماليزيا تبين أن ماليزيا تمثل أعلى نسبة فى تحقيق أيرادتها العامه اعتمادا على الايرادات الضريبية بها بالنسبة للدول محل الدراسة، حيث بلغت ٧٣,٧٠% فى عام ٢٠١٦بينما فى مصر بلغت تلك النسبة ٦٠,٠٦ % ،و فى تركيا ٥٦,٢٦%

فى نفس العام ويلاحظ كذلك اتجاة تلك الدول نحو الاعتماد على الايرادات الضريبية وخاصة مصر ويتضح ذلك من الاهمية النسبية للايرادات الضريبية بالنسبة للايرادات العامة بها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى بيان مدى تأثير السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبى المتبعة فى مصر على الحصيلة الضريبية بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ألفرعية.

١. التعرف على السياسة الضريبية فى مجال مكافحة التهرب الضريبى المطبقة فى كل من مصر و تركيا وماليزيا .

٢. وضع الحلول والإقتراحات للسياسة الضريبية المناسبة لمكافحة التهرب الضريبى فى مصر لزيادة الإيرادات الضريبية .

فروض الدراسة:

إعتمدت الدراسه على الفروض الاتيه :

١. يوجد ترابط بين السياسه الضريبيه لمكافحة التهرب الضريبى و الحصيله الضريبيه .

٢. يوجد ترابط بين السياسه الضريبيه لمكافحة التهرب الضريبى و الحد من التهرب الضريبى .

محتويات الدراسه:

الفصل الأول:

السياسية الضريبة فى مجال مكافحة التهرب الضريبى فى مصر.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الضريبية وأهدافها.

المبحث الثاني: التطور التاريخى للسياسة الضريبية في مصرمن بداية تطبيقها حتى ٢٠١٥

المبحث الثالث: التهرب الضريبى وصوره وأسبابه وأثره على الحصيلة الضريبية.

المبحث الرابع: هيكل و تطور الإيرادات الضريبة وحجم التهرب الضريبى فى مصر .

الفصل الثانى:

السياسية الضريبة فى مجال مكافحة التهرب الضريبى فى تركيا

المبحث الأول: طبيعة الإقتصاد التركي.

المبحث الثاني: السياسة الضريبية في تركيا والتهرب الضريبي.

المبحث الثالث: هيكل و تطور الإيرادات الضريبة فى تركيا والتهرب الضريبى.

الفصل الثالث:

السياسية الضريبة فى مجال مكافحة التهرب الضريبى فى ماليزيا

المبحث الأول: التجربة الماليزية فى التنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: السياسة الضريبية في ماليزيا والتهرب الضريبي.

المبحث الثالث: هيكل و تطور الإيرادات الضريبة فى ماليزيا والتهرب الضريبى.

الفصل الرابع:

أوجه استفادة مصر من تجربة تركيا وماليزيا في مكافحة التهرب الضريبي.

النتائج والتوصيات

بالنسبة لنتائج الدراسة:

أولاً : نتائج اختبار فروض الدراسة :

الفرض الأول : يوجد ترابط بين السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبى و الحصيلة الضريبية

من خلال إستعراض السياسة الضريبية المتبعة فى دول المقارنة ثبت صحة الفرض ، و هذا ما توصلت إليه الدراسة حيث نجد ان هناك علاقه اكيده كل التاكيد بين بين كل من السياسه الضريبيه لمكافحة التهرب الضريبى و الحصيله الضريبيه و يثبت صحة ذلك من خلال تفاوت معدل الفاقد الضريبى و ايضا معدل التهرب الضريبى بالنسه للجتمع الضريبى فى كل من تركيا وماليزيا ومصر حيث بلغ متوسط نسبة التهرب الضريبى فى مصر ٤٣,٤٦٥% مقابل ٣٧,٩% فى تركيا،٤٢,٤٨% فى ماليزيا وينعكس ذلك فى ضعف نسبة الإيرادات الضريبيه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى وجود تهرب ضريبي فى مصر على نطاق اكبر من دول المقارنة حيث بلغ متوسط نسبة إيراد الضرائب من الناتج المحلي الإجمالى في مصر ١٤,٠٩% مقابل١٨,٤١% فى تركيا ، ١٤,٣٨% في ماليزيا أي أن تركيا تفوق مصرفى الإيرادات الضريبيه بحوالي ٥,٤٧% تقريباً .

الفرض الثاني : يوجد ترابط بين السياسه الضريبيه لمكافحة التهرب الضريبى والحد من التهرب الضريبى .

من خلال إستعراض السياسة الضريبية المتبعة فى دول المقارنة يكون قد ثبت صحه الفرض من وجود علاقه اكيده بين سياسة مكافحة التهرب الضريبى و الحد من حالات التهرب الضريبى حيث تقوم تركيا بالتحكم فى حصر المجتمع الضريبى من خلال لطبيق نظام الرقم الضريبى لكل فرد بتركيا بصرف النظر عن الإقامة الكاملة أو المؤقتة بمجرد الدخول للبلد حتى يمكن السيطرة الدقيقة للمجتمع الضريبى و بالنسبة لماليزيا تقوم على اساس مد جسر الثقة بين الممولين والدولة على إعنبار إنها مصالح مشتركة كوطن واحد و تشجيع الإستثمار فى الانشطة التى تعود بالفائده للدولة سواء لتشجيع التصدير او القضاء على البطالة و النهوض بالإقتصاد الماليزى ، عكس ما يحدث بمصر حيث يتم إستخدام تعليمات مطاطية تتغير بصفة مستمرة و تتعدد لنفس الأنشطة و تستخدم بطرق مختلفة حسب وجهة نظر الإدارات الضريبية و التركيز على التشكيك المستمر في صحة ما يتقدم به الممول علاوه على ذلك نجد ان كثرة الثغرات أدت إلى صعوبة التحكم في كل من التهرب الضريبي والتجنب الضريبي علاوة على تزايد حجم

المتأخرات الضريبية ، والتهرب وجد منذ أن وجدت الضرائب و لكن بنسب تتزايد مع وجود ثغرات يستخدمها الممول بطريقة رسمية و غير رسمية للتهرب من سداد الضريبة ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة التهرب الضريبى فى مصر حيث بلغ متوسط نسبتها ٤٣,٤٦ % و هذه النسبة أعلى لحد ما بالنسبة لدول المقارنة حيث بلغت فى تركيا نحو ٣٧,٩ % و فى ماليزيا نحو ٤٢,٤٨ % .

ثانياً: نتائج عامة عن الدراسة :

١. تصل نسبة إيراد الضرائب من الناتج المحلي الإجمالى في مصر ١٢,٨٥% عام ٢٠١٦ مقابل١٨,٣٢% فى تركيا ، ١٣,٧٦% في ماليزيا أي أن تركيا تفوق مصر بحوالي ٥,٤٧% تقريباً ويعكس ذلك ضعف نسبة الإيراد الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى وجود تهرب ضريبي فى مصر على نطاقا واسع من دول المقارنة.
٢. يمثل نصيب الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (كنسبة مئوية من الضرائب الكلية) نسبة عالية تفوق بها مصر تركيا وتتقارب مع ماليزيا حيث بلغت ٥٤ %عام ٢٠١٦ فى مصر مقابل ٢٩,٥٢% في تركيا، ٤٢,٤% في ماليزيا في نفس السنة وهو ما يعتبر مقياسا لمستوى تقدم النظام الضريبي؛ لأنه مع تطور الدولة توسع من قدراتها على فرض ضرائب على المواطنين بشكل مباشر، وفى ذات الوقت تلاحظ تقارب نسبة ايرادات الضرائب المباشره مع نسبةالضرائب غير المباشرة كمصدر للإيرادات الضريبية.

إلا أنه تجدر الإشارة رغم تفوق الضرائب المباشرة على الضرائب غير المباشرة كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية وذلك خلال الفتره من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦ ، إلا إن نصيب الضرائب الغير مباشرة اتجه للارتفاع فى مصرحيث بلغ نحو ٤٦ % عام ٢٠١٦ .

التوصيات عامة

١. الإهتمام بالتهرب الضريبي ودعم وإعادة هيكلة الإدارات والأجهزة الضريبية .
٢. إعادة النظر في التشريعات المنظمة للضرائب وإعتماد سياسة انتقائية للحوافز الضريبية تقوم علي أسس وأهداف اقتصادية واضحة .
٣. تطوير النظام الضريبي للوصول لنظام ضريبى سليم يعمل على الموائمه بين الوظائف والأهداف المختلفه للضريبة، دون ان تطغى وظيفه على أخرى، ويصاغ في تشريع محكم يتميز بالبساطه والوضوح، ويتضمن إجراءات محكمه للتطبيق سواء فيما يتعلق بحصر المجتمع الضريبى أو فحص حالات الممولين الخاضعين للضريبة، ربط الضريبة وتحصيلها، والجزاءات والعقوبات في حالة المخالفه لأحكام الضريبة جهاز ضريبى كفء يتولى تطبيق النظام الضريبى في الواقع العملى من حصر وفحص وربط وتحصيل وتلافي ثغرات القانون والتي قد تكون موجوده في التشرع المطبق.
٤. الإهتمام بتنمية الوعى الضريبى لدى الأفراد و التثقيف الضريبى وغرس روح الإنتماء و التكافل و التضامن الإجتماعى بين اطياف المجتمع و غرس الوازع الدينى و الأخلاقى لدى الأفراد ،و ذلك بشتى الطرق و الوسائل المسموعه و المقروءه و المرئيه. و مما لا شك فيه إن هذه الإجراءات تعمل على تنمية الحس الضريبى لدى الممولين و تعمل على زيادة الوعى الضريبى الذى ينعكس إيجابيا على إلتزاماتهم الضريبيه.